

مفاهيم عامة لمقياس الفكر السياسي والإصلاحي.

أ . مفهوم الفكر :

الفكر في اللغة كما جاء في (لسان العرب): ((فكر: الْفَكْرُ وَالْفِكْرُ: إِعْمَالُ الْخَاطِرِ فِي الشَّيْءِ؛ قَالَ سَبِيئِيهِ: وَلَا يُجْمَعُ الْفِكْرُ وَلَا الْعِلْمُ وَلَا النَّظْرُ، قَالَ: وَقَدْ حَكَى ابْنُ دُرَيْدٍ فِي جَمْعِهِ أَفْكَارًا. وَالْفِكْرَةُ: كَالْفِكْرِ وَقَدْ فَكَّرَ فِي الشَّيْءِ وَأَفَكَّرَ فِيهِ وَتَفَكَّرَ بِمَعْنَى. وَرَجُلٌ فِكِّيٌّ، مِثَالُ فِسِّيْقٍ، وَفِيَكْرُ: كَثِيرُ الْفِكْرِ (الْأَخِيرَةُ عَنْ كِرَاع). اللَّيْثُ التَّفَكُّرُ اسْمُ التَّفَكُّيرِ. وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: الْفِكْرُ الْفِكْرَةُ، وَالْفِكْرَى عَلَى فِعْلَى اسْمٌ، وَهِيَ قَلِيلَةٌ. الْجَوْهَرِيُّ: التَّفَكُّرُ التَّأْمُلُ، وَالْإِسْمُ الْفِكْرُ وَالْفِكْرَةُ، وَالْمَصْدَرُ الْفِكْرُ، بِالْفَتْحِ قَالَ يَعْقُوبُ: يُقَالُ: لَيْسَ لِي فِي هَذَا الْأَمْرِ فِكْرٌ، أَي لَيْسَ لِي فِيهِ حَاجَةٌ)).

وكمصطلح يستخدم الفكر للدالة على نتائج عمليات التفكير والتأمل العقلي التي يقوم بها الإنسان بوصفه كائنًا عاقلًا مفكرًا، حيث يُنتج العقل الإنساني نتاجًا على قدر متفاوت من الدقة والعمق والوضوح والتنظيم والموضوعية نسميه فكرًا، وينعكس هذا النتاج الفكري في صور متعددة وأشكال مختلف وصيغ متباينة، وينشأ الفكر ويتراكم وينمو ويتطور بوصفه ثمرة من ثمار سعي العقل الإنساني لإدراك طبيعة الظواهر المحيطة به وفهمها وتفسيرها وصولاً إلى لحظة التنبؤ باحتمالاتها المستقبلية، تمهيداً للسيطرة عليها والتحكم بها كلما كان ذلك ممكناً ومرغوباً. على هذا فإن التفكير أو التأمل العقلي، أين كان موضوعه ونطاق اهتمامه، لا يمكن أن يكون ترفاً ذهنيًا ولا هو بالنشاط المجرد بفعل استخداماته العملية ونتائجه التطبيقية من ناحية وارتباطه من ناحية ثانية بحياة منتج "الإنسان" بما يجعل من تفكيره وتأمله انعكاساً لموقفه من بيئته الطبيعية والاجتماعية، وتحديدًا لعلاقته بهما، وتعييننا لأسلوب تفاعله معهما، كون الفكر أو التفكير شرط لازم للإنسانية وسمة مميزة لها، مثلما أن الإنسانية شرط للقدرة على، فسيكون المنتج "الإنسان" ونتاجه الفكري والعملية معاً شيئاً واحداً، وكلاً لا يتجزأ ، حتى يكون الفكر والعمل ركناً الوجود الإنساني وشرطي ديمومته.

ب . مفهوم الفكر السياسي

يمكن تعريف الفكر السياسي بأنه: ((كل أشكال التفكير والتأمل العقلي في الظاهرة السياسية المتجسدة عملياً في السلطة السياسية)) وهو التعريف الذي يسمح بملاحظة كل أشكال وأنواع ومستويات التفكير الإنساني في الظاهرة السياسية، ومتابعة تأملاته المتعددة والمتباينة بشأنها في مختلف المجتمعات والعصور سواء ما عاش منها في ظل المؤسسات السياسية التقليدية (المملكة، الإمبراطورية، الإمارة، الخلافة .. الخ، أو الحديثة (الدولة)).

من خلال هذا المفهوم فإن الفكر السياسي يرتبط بمصطلحين هما: "المجتمع السياسي"، و"السياسة"، فالمصطلح الأول؛ الذي يطلق على المجتمع الذي كانت له هيئة سلطوية خاصة تستطيع أن

تتشر أحكاماً متعلقة بالسلوك تضعها هي أو تتبناها وتطبقها وتكره على الالتزام بها، وأن هذه الأحكام تطاع على وجه العموم، ويعترف لها بالسيادة طوعاً أو كرهاً كما يعترف لها بالتفرد وصلاحيه الجزاء المادي.

أما المصطلح الثاني؛ "السياسة" فقد عرفها أئمة المسلمين وعلماءهم، ومن بين هؤلاء "أبو الحسن الماوردي" (ت 450هـ) الذي يعرفها فيقول: ((إن علم السياسة على الحقيقة يتصل بعلم الدين وأصله، وطريقه الاستدلال بالشاهد على الغائب، وبالمتفق عليه على المختلف فيه، وجهة استخراج الرأي.. وطريق النظر إلى العواقب، ومناظرة العمال والكتاب والوزراء)).

وعرفها "أبو حامد الغزالي" (ت 505هـ) بقوله: ((استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المستقيم المنجى في الدنيا والآخرة)). وهي عنده أربع مراتب: ((الأولى) وهي العليا سياسة الأنبياء وحكمهم على الخاصة والعامة جميعاً في ظاهرهم وباطنهم، (الثانية) سياسة الخلفاء والملوك والسلطين وحكمهم على الخاصة والعامة جميعاً لكن على ظاهرهم لا على باطنهم، و(الثالثة) سياسية العلماء بالله وبدينه والذين هم ورثة الأنبياء وحكمهم على باطن الخاصة فقط ولا يرتفع فهم العامة إلى الاستفادة منهم ولا تنتهي قوتهم إلى التصرف في ظاهرها بالإلزام والمنع، و(الرابعة) الوعاظ وحكمهم على بواطن العامة)). ويعرفها "ابن القيم الجوزية" (ت 751هـ) فيقول: ((السياسية ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلح، وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا نزل به وحياً)).

أما المفهوم الغربي للسياسة فقد جاء تعريفها في معجم "لتره" *Littre* (عام 1870م): ما يلي ((السياسة علم حكم الدول)). وعرفها معجم "روبير" *Robert* (عام 1962م) بقوله: ((السياسة فن حكم المجتمعات الإنسانية)). أما معجم "أوكسفورد" *Oxford* (عام 1933) فيعرفها: ((علم الحكم وفنّه، وهو العلم الذي يتعامل مع شكل الدولة وتنظيمها وإدارتها أو جزء منها طبقاً لقوانين هذه الدولة، فضلاً عن تنظيم علاقتها بالدول الأخرى)).

لكن التعريف الحديث يشمل حكم الدول وحكم المجتمعات الإنسانية الأخرى، وكلمة الحكم عندئذ في كل جماعة من الجماعات السلطة المنظمة ومؤسسات القيادة والإكراه. فالسياسة في دلالاتها الاصطلاحية النظرية والعلمية على حد سواء تشير إلى ((كل نشاط نظري أو عملي يتعلق بحكم الجماعة الإنسانية وإدارة شؤونها واتخاذ القرارات العامة اللازمة لحماية وجودها وتلبية احتياجاتها وإدامة قيمها وضمائم مصالحها وتحقيق أهدافها واستثمار قدراتها وتنظيم علاقاتها وتفاعلها وتوجيهها في الداخل والخارج)).

وإذا كان الفكر السياسي يرتبط بمصطلحي "المجتمع السياسي" و"السياسة" فإنه عند المفكر الفرنسي "مارسيل بيرلو" (*Marcel Prélot*) صنفان: الصنف الأول؛ الفكر التنبؤي الذي يستهدف إصلاح

أو تغيير وضع قائم. والصنف الثاني؛ الفكر التبريري الذي يستهدف تبرير (تسويغ) وضع قائم والمحافظة عليه. وفي كلتا الحالتين فإن الفكر يمثل قوة إيجابية في المجتمع، وربما قوة أخلاقية أيضا، فهي بقدر ما تساهم في كشف واقع المجتمعات عبر التاريخ، يعمل على دفع الناس نحو رفض هذا الواقع أو تغييره أو تبريره والمحافظة عليه.

وهناك من يرى أن أنواع الفكر السياسي لا تقتصر على هذين صنفين بل هناك صنف ثالث يسمى الفكر السياسي الوصفي الذي تستهدف دراسة الفكر السياسي الذي سبق إنتاجه من قبل حول هذه الظاهرة. وهو أيضا يقتصر على وصف (عرض) الأفكار السياسية والبحث فيها عن اجابات الفكر الإنساني حول الظاهرة السياسية (السلطة السياسية) وتفسيرها والكشف عن جذورها وعللها. من الأسئلة المطروحة التالية: ((ما هو أصل السلطة السياسية ومصدرها وشرعيتها ؟ . ما هو شكل السلطة السياسية؟ . ما هي وظيفة السلطة السياسية ؟ . ما هي طرق تداول السلطة السياسية)).

وبالتالي يمكن القول؛ أن الفكر السياسي التنبؤي يدعو إلى تغيير الواقع السياسي تغيير كليًا، فيكون عندها فكرًا سياسيًا تنبؤيًا أو يدعو إلى تغييره جزئيًا فيكون عندها فكرًا سياسيًا إصلاحيًا . أما الفكر السياسي التبريري فيدافع عن الواقع السياسي ويقدم المبررات لاستمراره وتواصله. بينما يتجه الفكر السياسي الوصفي إلى وصف وعرض الفكر السياسي التنبؤي والتبريري والبحث عن تفسيرات لنشأت كل نوع منهما أو تطوره أو تغييره أو تراجعها واطمئنانها.

ج . الإصلاح:

الإصلاح في اللغة؛ كلمة مشتقة من جذر (صلح) ففي (معجم مقاييس اللغة) جاء ما يلي: ((صلح) الصاد واللام والحاء أصل واحدٌ بدلِ خِلافِ الفسادِ. يقال صلح الشيء يصلحُ بفتح اللام. وحكى ابنُ السكيتِ. صلح وصلحُ. ويقال صلح صلوحًا)). أما في (لسان العرب): فجاء فيه: ((صلح) الصلحُ: ضدُّ الفسادِ؛ صلحَ يصلحُ ويصلحُ صلحًا وصلوحًا ... والإصلاحُ: نقيضُ الإفسادِ. والمصلحةُ: الصلحُ. والمصلحةُ: واحدةُ المصلحِ. والاستِصلاحُ: نقيضُ الاستِفسادِ. وأصلحَ الشيء بعدَ فسادهِ: أقامه وأصلحَ الدابةَ: أحسنَ إليها فصَلَحَتْ وفي التَّهذيبِ: تقولُ أصلحتُ إلى الدَّابةِ إذا أحسنتَ إليها)).

أما اصطلاحا فقد جاء تعريفهم عند العلماء المسلمين نذكر منهم: "أبو هلال العسكري" (ت بعد 395هـ) الذي عرفه بقوله: ((أن الصلاح الاستقامة على ما تدعو إليه الحكمة،...وقيل الصلاح التغيير إلى استقامة الحال)). وعرفه "فخر الدين الرازي" (ت 604هـ) في (التفسير الكبير) قائلا: ((الإقدام على الحسن)). ويعرفه أبو البقاء الكفوي (ت 1094هـ) ((هو سلوك طريق الهدى، وقيل: هو استقامة الحال على ما يدعو إليه العقل)).

